طربيه : لضوابط تخفّض مخاطر غسل الأموال

أشار رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه الى أن عمليات غسل الاموال تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين وقد قُدّرت عام 2016 بحوالي 2 إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدّر بحوالي 1.5 إلى 2 تريليون دولار. ومن المتوقع أن يتخطى الإنفاق العالمي على الإمتثال لمكافحة تبييض الاموال 8 مليارات دولار.

طربيه يلقي كلمته

افتتح اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «هيئة التحقيق الخاصة في لبنان»، «المنتدى السنوي الثامن لرؤساء وحدات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية والعربية»، في فندق «موفنبيك» في بيروت. شارك في المنتدى ممثلون عن 18 دولة عربية واجنبية يشكلون نخبة مميزة من المسؤولين والخبراء المحليين العرب والدوليين وخبراء من منظمات اقليمية ودولية.

بداية اشار رئيس مجلس ادارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، الى ان الإتحاد يعمل على عدة محاور في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم التركيز خلالها على تعزيز إلتزام المصارف العربية بالمعايير والتوصيات الدولية لمكافحة هذه الآفة الخطيرة.

وأعلن ان «أحد أسباب التعقيد في عمل وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية هو التوجه الى الاعتماد الكبير، وربما المفرط، على التكنولوجيا في إجراء العمليات المالية والمصرفية.

ورأى انه «كلما ازداد الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية، وللأسف، كلما فتحت قنوات جديدة للمقرصنين وغاسلي الاموال وممولي الارهاب، الذين يتمتعون عادة بمعرفة وأدوات تكنولوجية متطورة جدا، قد لا يتاح لبعض المصارف والمؤسسات المالية امتلاكها، وبالتالي مواجهتها.

أضاف: أكدت التعليمات الجديدة، ضرورة توفر سياسات وضوابط وإجراءات لإدارة وخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإتخاذ إجراءات عناية واجبة ومعزّزة تتوافق مع درجة المخاطر التي تمّ تحديدها بموجب التقييم، ومع تصنيف العملاء حسب درجة مخاطرهم. فقد أجمعت كافة التقارير الرسمية حول العالم، أن عمليات غسل الاموال تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين حيث قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم المالية حجم غسل الاموال على مستوى العالم عام 2016 بحوالي 2 إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدّر بحوالي 1.5 إلى 2 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يتخطّى الإنفاق العالمي على الإمتثال لمكافحة تبييض الاموال 8 مليارات دولار.

وأكد أن «التقدّم السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كان له الأثر الكبير على القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص على مدى العقد الماضي، وأصبحت أداة بالغة الأهمية، تقدم فوائد إستراتيجية للبنوك وتحقق من خلالها نوعية أفضل في الخدمات المصرفية. لكن التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة أصبحت اليوم تمثل فرصا وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية والجهات الرقابية والإشرافية، لذلك يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي وتطوير الإبتكار في القطاع المالي والمصرفي، ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومتانة المصارف والإستقرار المالي وحماية المستهلك وتعزيز الإمتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها».

منصور

أما أمين عام هيئة التحقيق الخاصة في لبنان والرئيس الحالي لمنظمة menafat عبد الحفيظ منصور، فقال: ان معظم الدول بدأت بالإنضمام الى اتفاقيات مكافحة التهرب الضريبي بعد ان وضعت منظمة التعاون الاقتصادية أسس الاتفاقيات الدولية التي ترعى شروط تبادل المعلومات بين الدول، واثر انضمام لبنان الى هذه الاتفاقيات صدرت عدة قوانين. وشدد منصور على «ان لبنان يخضع اليوم للدورة الثانية لعملية التقييم، وسوف تكون هناك زيارات في شهر تشرين الثاني المقبل للقاء المسؤولين وتسلم المعلومات حول التشريعات الضريبية وآليات التطبيق المعتمدة في هذا الاطار»، مشيرا الى «ان دورة التقييم الثانية سوف تعطي لموضوع من يكون المستفيد الحقيقي أولوية، وسوف يعطى هذا الموضوع أهمية كبيرة، وهو موضوع قديم جديد وبات يتقاطع بشكل اساسي مع معايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب».

فتوح

من جهته، قال الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح: الكل يعلم، أنه رغم الانجازات الكبيرة المحققة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على المستوى العالمي، لا تزال هاتان الظاهرتان تقلقان دول العالم اجمع، سيما بعض الدول التي تعاني من ظاهرة الارهاب عربيا ودوليا. والكل يعلم أيضا، إننا في سباق مع العقول الخطيرة لمنعها من التمادي في سلوكها الإجرامي، والحد من أخطارها على مصارفنا ومجتمعاتنا وإقتصاداتنا وأجيالنا القادمة.

> منصور: لبنان يخضع للدورة الثانية في تقييم التزامه مكافحة التهرّب الضريبي

أضاف: يواجه مدراء الامتثال اليوم تحديا آخر، قد تكون له آثار وعواقب كبيرة على المصارف العربية، ألا وهو التعامل مع العقوبات الدولية، وخصوصا تلك الصادرة عن الولايات المتحدة الاميركية بحق كيانات او تنظيمات أو دول. ولا شك، أن كيفية التعامل مع هذه العقوبات أو إيجاد آليات تطبيق، ليس بالامر السهل ابداً.

السيسي

ثم القى رئيس مجلس الأمناء في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في مصر القاضي أحمد سعيد السيسي كلمة شدد فيها على «ضرورة تفعيل الدور الرقابي والوقائي والإستفادة من هذا المؤتمر في تبادل الخبرات والمهارات لمكافحة كل العمليات التي يمكن ان تساهم في غسل الأموال وتمويل الارهاب وهذا ما يجعلنا من مجتمعاتنا ومصارفنا اكثر أمنا».